



نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ١٣ / ٥ / ٢٠٠٩ م برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق الماسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندی و هويد صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كور كيس و حسين أبو اتمن المأنولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / المدير المفوض للشركة التكنولوجية للمطاولات / إضافة لوظيفته وكياله المحاسي عزيز حمدي محمود .
المميز عليهما / رئيس ديوان الرقابة المالية / إضافة لوظيفته وكياله الموظف الحظوقي صلاح فلاح حسن .

الإدعاء:

إدعى وكيل المدعى (المميز) / إضافة لوظيفته لدى محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته يمتنع عن تدقيق الحسابات الختامية للشركة و يطلب اصدار شهادة تاسيس جديدة ونلك بموجب الكتاب المرقم (٢٣٨٦/١٨/٦) في ٢٣/٣/٢٠٠٨ إلا ان دائرة تسجيل الشركات اجابت بالرفض باعتبار ان هذا الاجراء غير قانوني . ويتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٨ نظم المدعى (المميز) / إضافة لوظيفته لدى المدعى عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفته ولسي ٢/٦/٢٠٠٨ رفض السنظم واقام هذه الدعوى بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٨ وبعد اضيارة ١٦٣/٩/٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة الحضورية العتلية قررت المحكمة بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٩ وبعد الاطلاع على المستندات



المبرزة رد دعوى المدعي (المميز)/إضافة لوظيفته و تحميلة الرسوم وإتعايب
المحاذاة ، طعن المدعي (المميز)/إضافة لوظيفته بالاحتسبه التمييزية
المؤرخة ٢٠٠٩/٣/١ طالباً نقضه ولأسباب الميينة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن
التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على
الحكم المميز وجد له غير صحيح ومخالف للقانون لذلك لان الثابت للمحكمة
الموضوع من المستندات المبرزة في الدعوى بان الشركة التكنولوجية تمقاولات
وهي شركة مساهمة ومختلطة قد اكتسبت الشخصية المعنوية من تاريخ صدور
شهادة تأسيسها في ٢٠٠٥/٥/٨ استناداً على قرار اجازة تأسيسها الصادر من
دائرة التسجيل الشركات الوطنية بعد ايمش/٢٣٢١٧ في ٢٠٠٥/١/٨ وتعتبر
هذه الشهادة اثباتاً على وجود شخصيتها المعنوية صلاً بالعمادة (٢٢) من قانون
الشركات رقم (٢١) لسنة ١٧٠ المعدل والتي نصت على انه (تكتسب الشركة
الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها ، وتعتبر هذه الشهادة
اثباتاً على شخصيتها المعنوية) لذا فان لشركة تعد قائمة ومستمرة من الناحية
القانونية وان قانون الشركات الموضع حسابات الشركة المختلطة الي الرقابة
والتدقيق من ديوان الرقابة المالية حفاظاً على المال العام واسواق المساهمين في
الشركة حيث نصت المادة (١٣٣/اولاً) من القانون المذكور نفاً على انه (تخضع
حسابات الشركة المختلطة الي رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ...الخ) لذا
فان احتذار ديوان الرقابة المالية من تدقيق حسابات الشركة المذكورة تلساً قد
جاء خلافاً للقانون طالما ان الشركة قائمة وعلى ديوان الرقابة المالية تدقيق

(٢ - ٠)



حاصلتها على وفق القانون ، وعلى من يدعي بأن الشركة تأسست بخلاف القانون مراجعة الطرق القانونية لإبطال عقد تأسيسها وحيث ان المحكمة اصدرت حكمها المميز دون ملاحظة ما تقدم أنفاً لذا فان حكمها جاء مخالفاً للقانون قرر نقضه وإعادة اصدار الدعوى لمحكمةها لتفسير فيها وفقاً للنهج المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة ويصدر القرار بالاتفاق في 13 / 11 / 2009 م .

الرئيس
مونتاز المجدد

العضو
فازي محمد السايي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم هادي محمد

العضو
اكرم احمد هادي

العضو
محمد صالح الشبيدي

العضو
سعود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون شمس كوريس

العضو
حسين ابو التميمي